

المستتورة لهال الالوال

اسلالا ءامعة بالالة الالوال سلللا

اللاللة الاللة للالالال الالال للالالال والالالال الالال

باللة للالال الاللة للالال الالال الالال الالال

الوسلط فل الالال الاللة والباللة لل الالالال

- الاللة فل الالالال والالال والالال الالال الالال
فل الالال الالال الالال الالال الالال الاللة -

« الإلال الالاللل للالال الاللة والاللة لل الالالال

« الالال والالاللة فل الالال الالال 58.25 الالال الالال الالال الالال

« الالال الالاللة فل الالال الالال 95.17

« الالال الالاللة فل الالالال الالال

« الال الالال الالال الالال الالال الالال الالال

« الالال فل الالال الالال الالال الالال الالال

« الالال الالال الالال فل الالال الالال 95.17 والالالال الالال



الاللة الالال

2027-2026

الفهرس

5	مقدمة
7	الباب الأول : الإطار المفاهيمي للوسائل البديلة والودية لحل المنازعات
7	الفصل الأول : ماهية الوسائل البديلة والودية لحل المنازعات
8	الفرع الأول : مفهوم الوسائل البديلة لحل المنازعات
9	المبحث الأول : الوسائل البديلة بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع
9	المطلب الأول : المفهوم الواسع للوسائل البديلة لحل المنازعات
9	المطلب الثاني : المفهوم الضيق للوسائل البديلة لحل المنازعات
9	المطلب الثالث : موقفنا من المفهومين
10	المبحث الثاني : الأشكال المتعددة للوسائل البديلة والودية لحل المنازعات
10	المطلب الأول : مداول الوساطة والصلح والتوفيق
11	الفقرة الأولى : مداول التوفيق la conciliation
11	الفقرة الثانية : مداول الصلح La transaction
12	الفقرة الثالثة : مداول الوساطة La médiation
13	المطلب الثاني : مداول التحكيم وطبيعته القانونية

13. الفقرة الأولى : مدلول التحكيم
15. الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية للتحكيم
16. أولا : النظرية المرجعة للطابع الاتفاقي للتحكيم
19. ثانيا : النظرية المرجعة للطبيعة القضائية للتحكيم
21. ثالثا : النظرية المرجعة للطبيعة المختلفة للتحكيم
23. رابعا : النظرية المرجحة للطبيعة الذاتية (المستقلة) للتحكيم
27. الفرع الثاني : معايير التمييز بين التحكيم والوسائل البديلة
27. المبحث الأول : التمييز بين الصلح والتوفيق والوساطة
27. المطلب الأول : الصلح باعتباره عقدا
28. المطلب الثاني : التوفيق والوساطة باعتبارهما وسائل
28. المبحث الثاني : التمييز بين التحكيم وباقي الوسائل البديلة لحل المنازعات
28. المطلب الأول : التمييز بين الصلح والتحكيم
29. المطلب الثاني : التمييز بين التوفيق والوساطة والتحكيم
31. الفصل الثاني : التطور التشريعي للوسائل البديلة والتوفيق لحل المنازعات
- الفرع الأول : تطور تنظيم الصلح والوساطة والتحكيم في التشريعات الدولية
31. والمقارنة
- المبحث الأول : تطور الوسائل البديلة لحل المنازعات والتحكيم في التشريعات
31. والاتفاقيات الدولية والأوروبية
- المطلب الأول : مسار تطور الوساطة والتوفيق في التشريعات والاتفاقيات
31. الدولية

- المطلب الثاني : مسار تطور التحكيم في التشريعات والاتفاقيات الدولية 32
- المبحث الثاني : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات والتحكيم في التشريع
الفرنسي 33
- المطلب الأول : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الفرنسي 33
- الفقرة الأولى : الصلح في التشريع الفرنسي 34
- الفقرة الثانية : الوساطة والتوفيق في التشريع الفرنسي 34
- الفقرة الثالثة : الوسائل البديلة الحديثة (المساطر التشاركية) في التشريع الفرنسي 35
- المطلب الثاني : تطور التحكيم في التشريع الفرنسي 36
- الفقرة الأولى : التحكيم بموجب مرسومي 1980 و 1981 36
- الفقرة الثانية : التحكيم بموجب مرسوم 2011 37
- الفقرة الثالثة : التحكيم بموجب مرسوم 6 أغسطس 2026 37
- الفرع الثاني : تطور تنظيم الصلح والوساطة والتحكيم في التشريع المغربي 39
- المبحث الأول : الصلح والتحكيم الداخلي قبل القانون 08.05 40
- المطلب الأول : تنظيم عقد الصلح بموجب في. ل. ع. 40
- المطلب الثاني : تنظيم التحكيم الداخلي بموجب قانون المسطرة لسنة 1913 و 1974 40
- المبحث الثاني : الوساطة والتحكيم بموجب القانونين 08.05 و 95.17 43
- المطلب الأول : الوساطة والتحكيم بموجب القانون 08.05 44
- المطلب الثاني : الوساطة والتحكيم بموجب القانون 95.17 47
- الباب الثاني : الصلح والتوفيق والوساطة في التشريع المغربي والاتفاقيات
الدولية 51

- الفصل الأول : الصلح والوساطة والتوفيق في القوانين المغربية المختلفة..... 51
- الفرع الأول : الصلح والوساطة والتوفيق في المواد المدنية..... 52
- المبحث الأول : الصلح والوساطة في القانون رقم 58.25 المتعلق بقانون المسطرة المدنية..... 52
- المطلب الأول : تشجيع المتقاضين على حل نزاعاتهم عن طريق الصلح أو الوساطة..... 53
- المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة لحل بعض الأنواع الخاصة من المنازعات..... 54
- الفقرة الأولى : الوساطة لحل المنازعات التجارية..... 54
- الفقرة الثانية : الصلح أو الوساطة في قضايا الأسرة ودعوى التطليق والعلاق..... 55
- الفقرة الثالثة : الصلح في القضايا الاجتماعية..... 56
- الفقرة الرابعة : الصلح في منازعات قضاء القرب..... 57
- المبحث الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في مدونة الأسرة وحوادث ومنازعات الشغل..... 58
- المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قضايا الأسرة..... 58
- المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حوادث الشغل ومدونة الشغل..... 59
- الفقرة الأولى : على مستوى قانون حوادث الشغل والأمراض المهنية..... 59
- الفقرة الثانية : على مستوى مدونة الشغل..... 60
- أولا : فيما يتعلق بمنازعات الشغل الفردية..... 61
- ثانيا : فيما يتعلق بمنازعات الشغل الجماعية..... 61

- المبحث الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حماية المستهلك وقانون
 التعويض عن حوادث السير وقانون الملكية المشتركة. 62
- المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حماية المستهلك 62
- المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون التعويض عن حوادث
 السير. 63
- المطلب الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون الملكية المشتركة 64
- المبحث الرابع : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في القوانين الاقتصادية
 الأسرية. 64
- المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في الصفقات العمومية 64
- المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون عقود الشراكة 65
- المطلب الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون التدبير المقوس 65
- الفرع الثاني : الصلح في المادة الجنائية 66
- المبحث الأول : الصلح في قانون المسطرة الجنائية 66
- المطلب الأول : الصلح الرجزري بموجب القانون رقم 22/01 المتعلق بالمسطرة
 الجنائية 67
- المطلب الثاني : الصلح الرجزري بموجب القانون رقم 03/23 المعدل للقانون المسطرة
 الجنائية 67
- المبحث الثاني : الصلح في مدونة الجوارك 70
- المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمصالحة الجرمية 70
- المطلب الثاني آثار المصالحة في الجرائم الجرمية 70

70. الفقرة الأولى: آثار المصالحة قبل صدور حكم نهائي
71. الفقرة الثانية: آثار المصالحة بعد صدور حكم نهائي
73. الفصل الثاني: عقد الصلح بموجب قانون الالتزامات والعقود المغربي
73. الفرع الأول: مبيعة عقد الصلح
73. المبحث الأول: عناصر عقد الصلح وتمييزه
73. المطلب الأول: تعريف عقد الصلح
74. المطلب الثاني: عناصر عقد الصلح
74. الفقرة الأولى: وجود نزاع قائم أو محتمل الوقوع
75. الفقرة الثانية: التنازل المتبادل
75. الفقرة الثالثة: نية حسم النزاع
76. المطلب الثالث: خصائص عقد الصلح
76. الفقرة الأولى: عقد الصلح من العقود الرضائية
76. الفقرة الثانية: عقد الصلح من عقود المعاوضة المسماة
77. الفقرة الثالثة: عقد الصلح غير قابل للتجزئة
77. الفقرة الرابعة: التفسير الضيق لعقد الصلح
78. الفقرة الخامسة: الآثار الكاشفة لعقد الصلح
79. المطلب الثالث: تمييز عقد الصلح
79. الفقرة الأولى: التمييز بين عقد الصلح ومطلب الصلح
79. الفقرة الثانية: التمييز بين الصلح والتنازل

80. الفقرة الثالثة : التمييز بين الصلح والعقد في الصلح
81. المبحث الثاني : شروط عقد الصلح
81. المطلب الأول : شرطي الرضا والأهلية
81. الفقرة الأولى : شرط الرضا
81. الفقرة الثانية : شرط الأهلية
83. المطلب الثاني : شرطي المحل والسبب
83. الفقرة الأولى : شرط المحل
84. الفقرة الثانية : شرط السبب
84. المطلب الثالث : شرط الكتابة
85. الفرع الثاني : آثار عقد الصلح
85. المبحث الأول : آثار عقد الصلح بالنسبة لأطرافه
85. المطلب الأول : عدم الرجوع في الصلح والضمان المترتب عنه
85. الفقرة الأولى : عدم جواز الرجوع في الصلح
86. الفقرة الثانية : الضمان المترتب عن الصلح
87. المطلب الثاني : الإيجاب على التنفيذ
87. المطلب الثالث : إمكانية الطعن في الصلح وفسخه
87. الفقرة الأولى : إمكانية الطعن في الصلح
88. الفقرة الثانية : آثار فسخ الصلح
88. المطلب الرابع : آثار عقد الصلح على الحقوق والادعاءات

المبحث الثاني : آثار عقد الصلح بالنسبة للأطراف 89

المطلب الأول : آثار عقد الصلح بالنسبة للمتضامين 89

المطلب الثاني : آثار عقد الصلح بالنسبة للمعدين المتضامين 89

الفصل الثالث : الوساطة الاتفاقية في التشريع المغربي 91

الفرع الأول : ماهية الوساطة وأنواعها 91

المبحث الأول : تعريف الوساطة وأشكالها المختلفة 92

المطلب الأول : تعريف الوساطة 92

المطلب الثاني : الأشكال المختلفة للوساطة 92

المبحث الثاني : تمييز الوساطة ومميزاتها 93

المطلب الأول : تمييز الوساطة 93

الفقرة الأولى : التمييز بين الوساطة والصلح والتوفيق 93

الفقرة الثانية : التمييز بين الوساطة والتحكيم 93

المطلب الثاني : مميزات الوساطة 94

الفقرة الأولى : السرعة 94

الفقرة الثانية : السرية 94

الفقرة الثالثة : الساطة في الإجراءات 95

الفقرة الرابعة : مهمة مؤدى عنها 95

المبحث الثالث : تطور الوساطة في التشريع المغربي 95

المطلب الأول : الوساطة بموجب القانون 08.05 95

المطلب الثاني : الوساطة بموجب القانون 95.17	96
الفرع الثاني : الوساطة الاختيارية في التشريع الداخلي	96
المبحث الأول : شروط الاتفاق على الوساطة	97
المطلب الأول : أهلية التعاقد على الوساطة	97
المطلب الثاني : المواضيع غير القابلة للوساطة	97
المطلب الثالث : شرط الكتابة	97
المبحث الثاني : التمييز بين شرط الوساطة وعقد الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة	98
المطلب الأول : شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة	98
الفقرة الأولى : مدلول شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة	98
الفقرة الثانية : شروط شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة	98
المطلب الثاني : عقد الوساطة	99
الفقرة الأولى : تعريف عقد الوساطة	99
الفقرة الثانية : شروط عقد الوساطة	99
المطلب الثالث : آثار الاتفاق على الوساطة	99
المبحث الثالث : الوساطة الحرة والوساطة المؤسسية	100
المطلب الأول : الوساطة الحرة	100
المطلب الثاني : الوساطة المؤسسية	101
المبحث الرابع : شروط الوسيط والتزاماته	101

المطلب الأول : الشروط الذاتية للوسيط	103
المطلب الثاني : التزامات الوسيط	103
الفقرة الأولى : واجب الإخبار	103
الفقرة الثانية : واجب الالتزام بالاستقلالية والحياد والشفافية والتجرد	
والإفصاح	103
الفقرة الثالثة : التزام الوسيط بالسرية المهنية وعدم التخلي عن المهمة	104
المبحث الخامس : إجراءات الوساطة وخرجاتها	105
المطلب الأول : إجراءات الوساطة	105
المطلب الثاني : مخرجات الوساطة	105
الفقرة الأولى : تحرير الوسيط لمشروع الصلح	106
الفقرة الثانية : وثيقة عدم الصلح	106
الفقرة الثالثة : وثيقة الصلح	106
الفقرة الرابعة : تدويل الصلح بالصيغة التنفيذية	106
الفرع الثالث : الوساطة الاتفاقية في الاتفاقيات الدولية	107
المبحث الأول : اتفاقية ستغافورة بشأن الوساطة 2018	108
المطلب الأول : نطاق تطبيق الاتفاقية والالتزامات المترتبة على أطرافها	108
الفقرة الأولى : الغاية من الاتفاقية	108
الفقرة الثانية : نطاق التطبيق والاستثناءات المستثناة من نطاق التطبيق	109
أولاً : نطاق التطبيق	109

- ثانياً : الاتفاقات المستتاة من لطاق التطبيق..... 110
- الفقرة الثالثة : الاتراعات الرتبة الواقعة عل عائق الاعتراف في الاتفاقية..... 111
- المطلب الثاني : إجراات الاعتراف والتنفيد لاتفاق الوساطة وأسباب رفض ذلك..... 112
- الفقرة الأولى : شروط الاعتراف والتنفيد لاتفاق الوساطة..... 112
- أولاً : اتفاق الوساطة التلقائي..... 113
- ثانياً : اتفاق الوساطة الإلكتروني..... 113
- الفقرة الثانية : أسباب رفض الاعتراف والتنفيد لاتفاق الوساطة..... 114
- الفقرة الثالثة : شروط إرجاء البت في طلب التنفيد..... 115
- المبحث الثاني : الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة الدولية للوساطة..... 115
- المطلب الأول : الأغراض المتوخاة من الاتفاقية وتحديد صلاحيات المنظمة الدولية للوساطة..... 116
- الفقرة الأولى : الأغراض المتوخاة من الاتفاقية..... 116
- الفقرة الثانية : تحديد صلاحيات المنظمة الدولية للوساطة..... 116
- المطلب الثاني : أجهزة المنظمة..... 117
- الفقرة الأولى : المجلس الحاكم..... 117
- أولاً : تشكيل المجلس..... 117
- ثانياً : سلطات وصلاحيات المجلس الحاكم..... 117
- ثالثاً : اجتماعات المجلس..... 118
- الفقرة الثانية : الأمين العام..... 119

119	الفقرة الثالثة : قوائم الوسطاء
120	أولاً : مؤهلات الوسطاء والخصاصات المستوحدة لهم
121	ثانياً : طريقة تعيين الوسطاء
121	أ - التعيين من طرف الدول المتعاقدة
122	ب - التعيين من قبل المجلس الحاكم
122	المطلب الثالث : اختصاصات المنظمة
122	الفقرة الأولى : الوساطة في المنازعات بين الدول
123	الفقرة الثانية : الوساطة في المنازعات بين دولة ومواطن دولة أخرى
123	الفقرة الثالثة : الوساطة في المنازعات التجارية الدولية بين الأطراف الخاصة
124	المطلب الرابع : إجراءات الوساطة واتفاقات التسوية
124	الفقرة الأولى : إجراءات الوساطة
125	الفقرة الثانية : إنهاء الوساطة
125	الفقرة الثالثة : إبرام اتفاقات التسوية وأثرها القانوني
127	الباب الثالث : التحكيم الداخلي والدولي في التشريع المغربي والمقارن
129	فصل تمهيدي :
129	المبحث الأول : النطاق الموضوعي والزماني للقانون 95-17
129	المطلب الأول : النطاق الزمني للقانون رقم 95-17
131	المطلب الثاني : النطاق الموضوعي العام للقانون رقم 95-17
131	الفقرة الأولى : التحكيم في منازعات الشغل الجماعية

131	أولاً : مسطرة التحكيم في نزاعات الشغل الجماعية
132	1 - الشروط الواجب توافرها في المحكم
133	2 - المحاكمة التحكيمية في نزاعات الشغل الجماعية
134	ثانياً : الطعن في القرارات التحكيمية وتنفيذها في نزاعات الشغل الجماعية
135	1 - الطعن في القرارات التحكيمية في نزاعات الشغل الجماعية
136	2 - تنفيذ القرارات التحكيمية في نزاعات الشغل الجماعية
136	المفكرة الثانية : التحكيم في المواد الرياضية
137	المفكرة الثالثة : التحكيم في قانون المداومة
138	المبحث الثاني : التحكيم التقليدي والتحكيم الإلكتروني
138	المطلب الأول : مقومات التحكيم الإلكتروني في القانون رقم 95.17
138	المفكرة الأولى : من حيث إبرام اتفاق التحكيم
139	المفكرة الثانية : من حيث المحاكمة التحكيمية
139	المفكرة الثالثة : من حيث الحكم التحكيمي
140	المطلب الثاني : مدى إمكانية تفعيل التحكيم الإلكتروني
141	المبحث الثالث : أنواع التحكيم
141	المطلب الأول : التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي
142	المفكرة الأولى : التحكيم الداخلي
142	المفكرة الثانية : التحكيم الدولي
145	المطلب الثاني : التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي

145	الفقرة الأولى: التحكيم الخاص أو الفرع
146	الفقرة الثانية: التحكيم المؤسسي
149	الفصل الأول: الأسس الاتفاقية للتحكيم
149	الفرع الأول: شروط الاتفاق على التحكيم
150	المبحث الأول: تعريف اتفاق التحكيم وتحديد أشكاله
150	المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم
150	المطلب الثاني: أشكال اتفاق التحكيم
150	الفقرة الأولى: شرط التحكيم
153	الفقرة الثانية: عقد التحكيم
153	الفقرة الثالثة: شرط التحكيم بالإحالة
155	المبحث الثاني: الشروط الموضوعية للاتفاق على التحكيم
155	المطلب الأول: من حيث الأشخاص
155	الفقرة الأولى: شرط تراخي الأطراف
159	الفقرة الثانية: أهلية الأطراف للتعاقد على التحكيم
	المطلب الثاني: من حيث الموضوع (عمل اتفاق التحكيم / قابلية النزاع لاتفاق التحكيم)
162	
163	الفقرة الأولى: الحدود العامة للموضوع على الاتفاق على التحكيم
169	الفقرة الثانية: الاتفاق على التحكيم في المادة الإدارية
177	الفقرة الثالثة: التحكيم وعصوبات المناوئة

- الفقرة الخامسة: بموجب رسالة إلكترونية معدة وفقاً للتصوير القانوني الجاري بها العمل 200
- الفقرة السادسة: يتبادل مذكرات الأطراف أو الدفاع التي يدفع فيها أحدهم أمام الهيئة التحكيمية، بوجود اتفاق تحكيم دون أن ينازعه الطرف الآخر في ذلك 201
- الفقرة السابعة: بموجب إحالة صريحة في عقد مكتوب إلى أحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية، أو إلى أي وثيقة أخرى تتضمن شرطاً تحكيمياً، إذا كانت هذه الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءاً من العقد 201
- الفقرة الثامنة: بموجب اتفاق الأطراف على التحكيم أثناء نظر المحكمة المختصة في النزاع 202
- المطلب الثاني: الشروط الشكاية الخامسة 203
- الفقرة الأولى: على مستوى عقد التحكيم 203
- الفقرة الثانية: على مستوى شرط التحكيم 204
- الفرع الثاني: استقلالية اتفاق التحكيم 205
- المبحث الأول: استقلال اتفاق التحكيم عن الشروط الأخرى للعقد 206
- المطلب الأول: التعريف بالمبدأ 206
- المطلب الثاني: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المغربي والمقارن 206
- الفقرة الأولى: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المغربي 206
- الفقرة الثانية: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع الفرنسي 207
- الثالثة: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المصري 208
- المبحث الثاني: التطبيقات القضائية لمبدأ استقلال اتفاق التحكيم 208

المطلب الأول : موقف القضاء المغربي من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم	208
المطلب الثاني : موقف القضاء الفرنسي من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم	209
المطلب الثالث : موقف القضاء المصري من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم	211
الفرع الثالث : آثار الاتفاق على التحكيم	212
المبحث الأول : الأثر الإيجابي لاتفاق التحكيم (مبدأ اختصاص الاختصاص للمحكّم)	212
المطلب الأول : دعاية مبدأ الاختصاص بالاختصاص	213
الفقرة الأولى : المفهوم والنشأ	213
الفقرة الثانية : وظيفة مبدأ الاختصاص بالاختصاص	216
المطلب الثاني : مبدأ اختصاص الاختصاص للمحكّم في التشريعات الوطنية	219
الفقرة الأولى : مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون الفرنسي	219
الفقرة الثانية : مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون المصري	228
الفقرة الثالثة : مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون المغربي	230
المطلب الثالث : إمكانية الطعن أمام القضاء في قرارات هيئة التحكيم الصادرة بشأن اختصاصها	240
المبحث الثاني : الأثر السلبي لاتفاق التحكيم	241
المطلب الأول : الاختصاص السلبي للقضاء وفق التشريعات الوطنية المقارنة	242
الفقرة الأولى : الاختصاص السلبي للقضاء في القانون الفرنسي	242
الفقرة الثانية : الاختصاص السلبي للقضاء في القانون المصري	246
المطلب الثاني : مبدأ الاختصاص السلبي للقضاء في القانون المغربي	256

256	الفقرة الأولى: موقف الشرع المغربي من الاختصاص السلي للقضاء.....
257	أولاً: الطبيعة القانونية للدفع بالتحكيم في القانون المغربي.....
265	ثانياً: شروط الدفع بالتحكيم في القانون المغربي.....
268	الفقرة الثانية: التطبيقات القضائية حول مبدأ الاختصاص السلي للقضاء.....
273	الفصل الثاني: التحكيم الداخلي.....
273	الفرع الأول: الوضع القانوني للهيئة التحكيمية.....
273	المبحث الأول: شروط ممارسة المهمة التحكيمية.....
273	المطلب الأول: الشروط الذاتية للمحكم.....
275	المطلب الثاني: الشروط الشكلية لممارسة مهمة التحكيم.....
276	الفقرة الأولى: قاعدة لزوم التسجيل ضمن قائمة المحكمين.....
277	الفقرة الثانية: الاستثناء من لزوم التسجيل ضمن قائمة المحكمين.....
278	المبحث الثاني: التزامات المحكم.....
278	المطلب الأول: التزام المحكم بالسرية.....
279	المطلب الثاني: الاستقلالية والحياد.....
280	المطلب الثالث: واجب الإفصاح.....
283	المبحث الثالث: مسؤولية الحكم.....
283	المطلب الأول: المسؤولية المدنية للمحكم.....
283	المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للمحكم.....
284	الفرع الثاني: تشكيل هيئة التحكيمية.....

301	المبحث الثالث: إنهاء مهمة المحكم
301	المطلب الأول: تحريك المحكم
301	الفقرة الأولى: الأسباب الموجبة لتحريك المحكم
303	الفقرة الثانية: الأسباب غير الموجبة لتحريك
303	الفقرة الثالثة: المسطرة المتبعة في تحريك المحكم
303	أولاً: تقديم طلب التحريك
303	ثانياً: دواعي التدخل القضائي في مسطرة لتحريك المحكم
304	ثالثاً: إشعار المحكم تلقائياً بوجود سبب التحريك
304	المطلب الثاني: عزل المحكم
304	الفقرة الأولى: الأسباب الموجبة لعزل المحكم
304	الفقرة الثانية: شروط عزل المحكم
304	أولاً: شروط العزل الاتفاقي للمحكم
305	ثانياً: شروط التدخل القضائي لعزل المحكم
305	المطلب الثالث: آثار تقديم طلب لتحريك أو عزل المحكم
305	الفرع الثالث: المحاكمة التحكيمية
306	المبحث الأول: قواعد المحاكمة التحكيمية
306	المطلب الأول: قواعد السرية والسريّة
306	المطلب الثاني: مبدأ عدم تناقض أو الاستطويل
309	المبحث الثاني: حرية اختيار القواعد المسطرية

309	المطلب الأول : القانون المسطري
309	الفقرة الأولى : مكان التحكيم ومبدأ المحاكمة عن بعد
309	الفقرة الثانية : تحديد لغة التحكيم
310	المطلب الثاني : حدود اختيار القواعد المسطرية
310	الفقرة الأولى : احترام حقوق الدفاع
314	الفقرة الثاني : مبدأ المحظورية والتوجيهية
317	المبحث الثالث : حرية اختيار قانون الموضوع
317	المطلب الأول : تحديد القواعد القانونية
318	المطلب الثاني : الاحتكام للقواعد العادلة والأصناف
	المبحث الرابع : الطلبات والدفع وإجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية
319	والإجراءات التحفظية
319	المطلب الأول : الطلبات والدفع
319	الفقرة الأولى : مثال افتتاح خصومة التحكيم
319	الفقرة الثانية : المذكرة الجوابية والطلبات العارضة والمضادة
320	الفقرة الثالثة : سلطة هيئة التحكيمية في ضبط إجراءات التحكيم
320	أولاً : إزام الأطراف بالإدلاء بوسائل الإثبات
321	ثانياً : وجوب تبليغ كل المذكرات والوثائق للأطراف
321	ثالثاً : عقد جلسات المرافعة
322	المطلب الثاني : إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية

322 الفقرة الأولى : إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية في التشريع المغربي

الفقرة الثانية : اختصاص الهيئة التحكيمية في إجراءات التحقيق في القانون

323 الفرنسي

326 المطلب الثالث : الإجراءات الوقفية والتحكفية

327 الفقرة الأولى : أبرز أنواع الإجراءات الوقفية والتحكفية

329 الفقرة الثانية : الإجراءات الوقفية والتحكفية في القانون 95.17

الفقرة الثالثة : أشكال تدخّل القضاء في الإجراءات الوقفية والتحكفية في القانون

330 الفرنسي

331 الفرع الرابع : الحكم التحكيمي

332 المبحث الأول : بيانات حكم التحكيم وشروط صدوره

332 المطلب الأول : تعريف الحكم التحكيمي

333 المطلب الثاني : الشروط المتعلقة بإصدار الحكم التحكيمي

333 الفقرة الأولى : أجل إصدار حكم التحكيم وتوقيده

333 أولا : أجل إصدار حكم التحكيم

333 ثانيا : تحديد أجل إصدار حكم التحكيم

333 أ - التمديد الاتفاقي لأجل التحكيم

333 ب - التمديد القضائي لأجل التحكيم

333 ثالثا : آثار عدم احترام أجل التحكيم

334 الفقرة الثانية : مداولة الهيئة التحكيمية

336 المطلب الثالث : بيانات الحكم التحكيمي

336	الفقرة الأولى : البيانات الإلزامية لحكم التحكيم وتوقيعه
341	الفقرة الثانية : البيانات الاختيارية
342	المبحث الثاني : آثار صدور الحكم التحكيمي
342	المطلب الأول : حجية الحكم التحكيمي
342	الفقرة الأولى : المقصود بحجية الحكم التحكيمي
343	الفقرة الثانية : التمييز بين حجية الشيء المقضي وقوة الأمر المقضي
343	أولاً : حجية الشيء المقضي
343	ثانياً : قوة الأمر المقضي
344	المطلب الثاني : استنفاد ولاية المحكم
344	الفقرة الأولى : تسليم الأطراف نسخة من حكم التحكيم
345	الفقرة الثانية : تفسير أو تصحيح حكم التحكيم
345	أولاً : سلطة هيئة التحكيمية في تفسير وتصحيح الحكم التحكيمي
	ثانياً : تدخل رئيس المحكمة المختصة للبت في طلب تصحيح أو تأويل الحكم التحكيمي
347	ثالثاً : آثار طلب تصحيح أو تأويل الحكم التحكيمي على سريان أجل الطعون
348	المبحث الثالث : إيداع وتنفيذ حكم التحكيم
348	المطلب الأول : إيداع حكم التحكيم للداخل
350	المطلب الثاني : تنفيذ حكم التحكيم الداعي
350	الفقرة الأولى : الجهة القضائية المختصة

الفقرة الثانية : تدويل الحكم التحكيمي المتعلق بأحد أشخاص القانون العام بالصيغة التنفيذية	352
الفقرة الثالثة : أجل لتقديم طلب منح الصيغة التنفيذية	353
الفقرة الرابعة : الععن في الأوامر المتعلقة بمنح الصيغة التنفيذية	353
أولاً : عدم قابلية الطعن في الأمر المانع للصيغة التنفيذية	353
ثانياً : الععن بالاستئناف في الأمر الرافض لمنح للصيغة التنفيذية	354
الفرع الخامس : طرق الطعن في الحكم التحكيمي	356
المبحث الأول : الععن بطلان حكم التحكيم	356
المطلب الأول : نطاق سلطة المحكمة الناطقة في دعوى البطلان	356
المطلب الثاني : النظام الاجرائي للععن بطلان حكم التحكيم	359
الفقرة الأولى : الجهة القضائية المختصة	360
الفقرة الثانية : أجل الطعن بالبطلان	361
المطلب الثالث : الأسباب الحصرية للععن بالبطلان	362
المبحث الثاني : الععن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي والععن بتعرض الغير	
الخارج عن الخصومة	367
المطلب الأول : الععن بإعادة النظر	367
المطلب الثاني : الععن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة	368
الفصل الثالث : التحكيم الدولي	369
الفرع الأول : معيار دولة التحكيم وتطبيق الانفاقيات الدولية	369
المبحث الأول : معيار دولة التحكيم	369

المطلب الأول: مدلول دولة التحكيم	369
المطلب الثاني : معيار دولة التحكيم في التشريع المقارن	374
الفقرة الأولى : معيار دولة التحكيم وفقا للقانون الفرنسي	374
الفقرة الثانية : معيار دولة التحكيم وفقا للقانون المصري	375
المبحث الثاني: أولوية الاتفاقيات الدولية في التطبيق	378
المطلب الأول : الاتفاقيات المختلفة في تحديد العلاقة بالاتفاقيات الدولية والتشريع الداخلي	378
المطلب الثاني : مكانة اتفاقية نيويورك في مجال التحكيم الدولي	379
الفرع الثاني : تشكيل الهيئة التحكيمية	381
المبحث الأول : إجراءات تشكيل الهيئة التحكيمية	381
المطلب الأول : اختيار الأطراف للتحكيم الحر	381
المطلب الثاني : اعتبار الأطراف للتحكيم المؤسسي	382
المبحث الثاني : تدابير صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية	382
المطلب الأول : التدخل القضائي لتأهيل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية	382
المطلب الثاني : الجهة القضائية المختصة بتأهيل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية	382
الفرع الثالث : القانون المسطري والموضوعي	383
المبحث الأول : القانون المطبق على مسطرة التحكيم	383
المطلب الأول : حرية الأطراف في اختيار القانون المسطري	383
المطلب الثاني : حدود حرية الأطراف في اختيار القانون المسطري	384

المطلب الأول : القواعد الموضوعية المطبقة على موضوع النزاع 384

المطلب الثاني : تطبيق قواعد العدالة والإنصاف 384

الفرع الرابع : الاعتراف والتفويض 385

المبحث الأول : إثبات وجود الحكم التحكيمي 385

المطلب الأول : إثبات وجود الحكم التحكيمي في التشريع المغربي 385

المطلب الثاني : إثبات وجود الحكم التحكيمي في التشريع المقارن 385

المبحث الثاني : الاعتراف والتفويض بالصيغة التنفيذية للأحكام التحكيمية 386

المطلب الأول : صيغة الاعتراف والتفويض بالصيغة التنفيذية للأحكام التحكيمية 386

المطلب الثاني : الطعن بالاستئناف في الأمر القاطع برفض منح الاعتراف أو الصيغة 386

المطلب الثالث : الطعن بطلان حكم التحكيم الدولي 387

المبحث الأول : النظام الإجرائي لدعوى بطلان حكم التحكيم 387

المطلب الأول : الجهة القضائية النافذة في دعوى البطلان 387

المطلب الثاني : آثار دعوى البطلان 388

المبحث الثاني : الأسباب المحصورة لدعوى البطلان 389

المطلب الأول : إمكانية تنازل الأطراف عن الطعن بالبطلان 389

389	المطلب الثاني : الأسباب الخفية للظلم بعلان الحكم التحكيم الدولي
390	الفقرة الأولى : أسباب الإعلان المحددة على سبيل الخصر
393	أولا : أسباب الإعلان التي تتمسك بها الأطراف
432	ثانيا : أسباب الإعلان التي تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها
437	الفهرس

هذا الكتاب

يحكم الاهتمام التشريعي المتزايد بالوسائل الودية لحل المنازعات و التحكيم في التشريع المغربي والمقارن، فقد تبني المشرع المغربي سواء بمقتضى القانون رقم 36.15 المتعلق بالتنظيم القضائي أو بمقتضى القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية مقتضيات جديدة هيئت الصلح والوساطة، في حين أن القانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة التي بتعديلات جديدة هيئت التحكيم في النزاعات المهنية بين المحامين المستشارين أو المتساقطين، وذلك زيادة على التعديلات المهمة التي أتى بها القانون 99.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

أما على مستوى التشريع المقارن، فقد عمل المشرع الفرنسي على تبني تشريع جديد للتحكيم الداخلي و الموثي بفرنسا، وهي المقتضيات التي أتى بها مرسوم 6 غشت 2026، وهي المقتضيات التي نسخت مرسوم 3

يناير 2011.

